بعد قرار توزيع الوقود مجاناً

أصحاب المولدات يشكون.. والمسؤولون يصرحون والمجالس البلدية تتوعد.. والمواطن حائر

مناطق يرفض فيها أصحاب المولدات التشغيل.. و المواطن يصرخ أعطوني الكهرباء!

مواطنون: القرار كغيره سيكون حبراً على ورق بدون متابعة فعلية!

هل يمكن الالتزام بالتشغيل الفعلي لـ١٢ ساعة يومياً ؟!

ضمن برامجها لزيادة ساعات تشغيل المولدات الأهلية والحكومية وبأسعار مدعومة في فصل الصيف ، قالت لجنة الطاقة في مجلس محافظة بغداد ، إنها سعت وبالتنسيق مع الدوائر التنفيذية المهمة في وزارة النفط للحصول على حصة من الكاز لتشغيل المولدات الأهلية والحكومية وتوزيعها مجانا على أصحاب المولدات، اعتبارا من الشهر الجاري وبمعدل (٣٠) لترا للـ((kv)) الواحد .. وهذه الحالة ستستمر لأربعة أشهر اعتبارا من مطلع حزيران الجاري وستنتهي في أيلول المقبل من هذا العام ، وذلك لضمان عمل المولدات ما لا يقل عن (١٢) ساعة تشغيل فعلي يوميا .. ويذكر إننا في بغداد وفي عموم محافظات العراق تقريبا ، نعتمد على المولدات الأهلية بشكل أساس لتوفير الطاقة الكهربائية البديلة في ظل ارتفاع درجات الحرارة التي تتجاوز معدلاتها هذه الأيام الأربعين درجة ، وقد وصل سعر الأمبير الواحد في بعض المناطق الى (٣٠) الف دينار ..

..وللمزيد من الإيضاحات ولمعرفة ما يدور في أذهان المعنيين بالمولدات والمواطنين أصحاب المصلحة الأولى في الموضوع .. حاورت ((المدى)) مجموعة منهم لمعرفة مدى الجدية في تطبيق القرار وإمكانية العمل به ، كما حاولنا ان نحصل على إجابة شافية من لجنة الطاقة في مجلس محافظة بغداد لكننا فشلنا ، حيث لم يجب رئيس اللجنة ولمدة يومين على أي من هواتفنا ، ما اضطرنا للاتصال بمدير التخطيط .

□ أعد الملف /رشيد العزاوي و سها الشيخلي

عمل شاق في تشغيل المولدة

في غياب العدالة وسوء التوزيع

أصحاب مولدات: تجهيز الكاز لغير مستحقيه .. ومشاكل أخرى تحتاج إلى حلٍ

اتفقت أحاديث أصحاب المولدات على أهمية قرار تجهيزهم بالكاز مجاناً لكنهم تساءلوا عن إمكانية تطبيقه حيث أشاروا الى عدد من المعوقات منها، عدم عدالة وسوء توزيع الكاز ، كما اشاروا الى ان البعض ما زالوا يحملون دفاتر وقودية للكاز رغم انهم باعوا مولداتهم او لا يمتلكونها ، اصلاً ، لذا يعمدون الى بيع الكاز وبأسعار خيالية .

فكان اللقاء الأول مع صاحب مولدة في منطقة الشعب حيدر جاسم جواد الذي اشاد بقرار الحكومة بتخصيص (٤٠٠) مليون دولار لتجهيز اصحاب المولدات بالكاز ،واضعين مصلحة المواطن فوق كل اعتبار ، وقد باشرنا فعلا باستلام حصة شهر حزيران من الكاز المجاني وهي (٣٠) لترا لكل kv واحد، لكن هذه الكمية لا تكفي لتشغيل مولداتنا للفترة المقررة وهي (١٢) ساعة ، وهي قد توصلنا الى (٩) ساعات تشغيل وتجهيز حقيقي ، وأضاف: أرى من الضرورة مناشدة لجنة الطاقة في مجلس محافظة بغداد من خلال جريدتكم لزيادة الكمية الى (٤٥) لترا للـ kv الواحد، لنتمكن بذلك من تلبية حاجة المواطن وتنفيذ قرار مجلس محافظة بغداد بالشكل المطلوب وبعكسه نضطر للتوجه للسوق السوداء لشراء الكميات المتبقية من الوقود لعمليات التشغيل وهذه تكلفنا مبالغ إضافية وكنا نتمنى أن تقوم المحافظة ومجلسها بمناقشة هذا الموضوع معنا قبل إصدارها هذا القرار ...كما اعترض على هذه التسعيرة صاحب مولدة في منطقة الرصافة المدعو ابو سلام مشيرا الى ان التسعيرة غير منصفة بالمرة ،و جاءت ارتجاليا فأجرة العمال وصيانة المولدة تكلف الكثير ، فيما أشار إبراهيم عبد الله صاحب مولدة في منطقة الشعب الى ان مثل هكذا قرارات غير منطقية وغير مدروسة وتدفع اصحاب المولدات الاهلية الى مغادرة هذه المهنة ، والضرر سوف يلحق بالمستهلك الذي هو المواطن ، وأكد صاحب مولدة في بغداد الجديدة (ابو حازم) ان مولدة واحدة غير كافية للعمل لمدة ١٢ ساعة ،ما يضطر صاحب المولدة الى تشغيل مولدتين كل واحدة تعمل لمدة ٦ ساعات ،ويستدرك ان تشغيل اية مولدة لمدة ٦ ساعات يعرضها الى العطل لهذا فعلى صاحب المولدة ان يخصص ساعة واحدة للقطع اي ما يسمى (الاستراحة)، وهذا ما يقلص المدة المحددة باثنتي عشرة ساعة الى عشر ساعات فقط ، ويرى صاحب مولدة في الأعظمية ابو فاروق ان كل المولدات تحتاج الى صيانة دائمية وهذه لا تتوفر من أجور الاشتراك المحددة بسبعة آلاف دينار للأمبير الواحد ، كونها غير مجزية بالمرة ، لذا فأما أن نعمل بخسارة او يصار الى معالجة حقيقية ومدروسة .

وعن أسعار التجهيز أشار حيدر الى ان سعر الأمبير الواحد (٧) آلاف دينار المقرر من قبل لجنة الطاقة في محافظة بغداد وهو سعر مناسب للطرفين اذا ما تم توفير الكاز فعلاً واذا ما التزم العاملون بمحطات التعبئة بالمواعيد وبذا تتحقق فائدة لنا نحن أصحاب المولدات والمواطن معاً .. معرباً عن أمله مرة أخرى في أن تتعاون الأجهزة المسؤولة عن محطات تعبئة الوقود لتجهيزنا بالكميات المطلوبة وفق الجداول المعدة لديها وعدم تكرار تأجيل التجهيز الذي غالباً ما يؤخرونه لأسابيع وبالتالي قد نحرم من الحصة المقررة ونكون مضطرين للتوجه إلى السوق السوداء لشراء الوقود المقرر للتشغيل ..

محطات بلا حصة وقودية !!

أما عصام عماد احمد صاحب مولدة في حي عدن بمنطقة بغداد الرصافة فيقول : انه غير مشمول بالحصة المقررة من وقود التشغيل ، وقد راجعت المجلس البلدي في المنطقة وبعد انجاز الكشف أرسلت معاملتي الى ممثل لجنة الطاقة في الأعظمية الذي اخبرني بدوره ومنذ شهر تقريبا بان الحصص الجديدة ستطلق في يوم ٦/١ ،فراجعت في الموعد المقرر فأعطوني موعدا آخر وهو يوم ٦/١٥ وعند مراجعتي أبلغت بعدم وجود الحصص الجديدة وعدم تخصيصها لعدم ورود التعليمات لحد الآن .. و أضاف أنا ، وأمام هذه الحالة أكون مضطرا للتوجه للسوق السوداء لشراء الكاز بأسعار عالية وخيالية تجاوزت المليون دينار لكل ألف لتر .. وهو وقود ليس بالمواصفات المطلوبة .

قلت :هذا يعني انك لا تمتلك الدفتر الوقودي؟ قال نعم ولهذا الموضوع حديث آخر طويل .. فالحصول على الدفتر الوقودي المقرر لا يتم إلا بشق الأنفس !! ،مقترحا ان يصار الى تجهيز أمثاله بالحصة الوقودية السريعة ليتمكنوا من إقناع المشترك وإنهاء المشاكل اليومية للمواطن والابتعاد عن المساءلة القانونية للدولة ولمجلس محافظتها ، لأنه لا يمكن أن يلتزم بسعر السبعة آلاف دينار للأمبير!.

ويتفق صاحب مولدة آخر هو حسن صلاح خير الله مع زملائه فيقول: استقبلت القرار بروح رياضية دون جزع ، أملا في تطوير عملنا نحو الأفضل لخدمة جميع الأطراف المستفيدة من هذا القرار وخاصة توفير احتياجات المواطن من الطاقة البديلة ، متمنيا الدعم المتواصل لسعر الكاز حتى لو لم يكن مجانا وبسعر اقل من الـ(٧) آلاف دينار للأمبير الواحد المجهز للمواطن ، مع ضرورة زيادة الكمية المخصصة للـ (kv) الواحد إلى ٤٥ لترا، لنتمكن من التشغيل الفعلي لمولداتنا المقرر بـ (١٢) ساعة، وبعكس ذلك سنضطر للتوجه للسوق السوداء للتزويد بالوقود الكافي لتشغيل مولداتنا رغم علمنا بعدم مطابقته المواصفات الفنية ، وارتفاع أسعاره التي تجاوزت الألف ومائة دينار بعد أن كانت سبعمائة وخمسين دينارا للتر الواحد !! ولا ننسى هنا أن نشير إلى أجور الناقلين للوقود من محطات التعبئة الى أماكن تواجد المولدات والتي تجاوزت الحدود المقررة، دون أن يلتفت إليها احد !!

ويقول عامر عبد العظيم وهو صاحب مولدة في منطقة الأعظمية : إن القرار صائب إذا ما طبق بكل حذافيره حيث سيصب بالتأكيد في خدمة المواطن كثيرا ، ولكن كيف ومن يتابع ما يجري في محطات تعبئة الوقود التي تسير على جدول أسبوعي الذي غالبا ما يتم تجاوزه بحجج واهية ، ويتم تأجيل التجهيز المقرر مرة بعد أخرى الى ان نحرم من الحصة المقررة في بداية الشهر الجديد وبدون أي تعويض .

وفي ختام حديثه أشار عامر الى ان هناك العديد من أصحاب المولدات لا يمتلكون الدفتر الوقودي ، وان آخرين لديهم هذا الدفتر وهم لا يمتلكون مولدات وغالبا ما يحصل هؤلاء على الكميات المقررة من الوقود ونبقى نحن المستفيدون الشرعيون بانتظار رحمة العاملين في محطات التعبئة !!

في جانب الكرخ من بغداد وتحديداً في الكاظمية منطقة الفضوة قال ابو عباس: انه لم يجهز بالكاز مجاناً لحد الان ، لذا فهو يعمل بالتسعيرة القديمة وبمعدل ١٣ الف للامبير صباحاً و١٧ الف ليلاً . واضاف أتمنى ان يطبق القرار ولكن كيف؟ هذا ما لا اعرف له جواباً .

ويشير حسين الجنابي صاحب مولدة في اليرموك حي الداخلية الى ان المجلس البلدي زارني وابلغني التعليمات وأجبته زودني بالكاز مجاناً اولاً ثم احاسبني على القرار الذي يصعب الالتزام به لان الكمية لا تكفي لتشغيل ١٢ساعة ، و الشيء نفس أكده زميله في نفس المنطقة لكنه يعمل في مولدة اخرى إذ قال: ان سعر الأمبير النهاري والليلي ما زال بـ ٢٥ الف دينار لانه لم يتم تجهيزي بالحصة المجانية رغم مرور نصف الشهر ، وبصراحة اشك في تطبيقها !

في حي الجامعة أشار أكثر من صاحب مولدة أهلية واخرى تابعة الى مجلس المحافظة الى بقاء سعر الأمبير كما كان وهو يتراوح ما بين (٢٥و ٣٠) الف دينار بسبب عدم حصولهم على الكاز مجاناً ، وأكدوا إن الكمية لا تكفي لكنهم سيعملون على الالتزام بحدود عدم خسارتهم .

في بعض مناطق الشعلة أوقف أصحاب المولدات التشغيل!

مواطنون: القرار يحتاج إلى رقابة.. والمجالس البلدية مقصرة

وكان لا بد لنا وأمام هذه الحالة من الاطلاع على آراء بعض المواطنين التي تلخصت بالترحيب بقرار لجنة الطاقة في مجلس محافظة بغداد لتجهيز أصحاب المولدات الحكومية والأهلية بالوقود مجانا ، داعين من يعنيهم الأمر الى تشديد الإجراءات والضوابط على أصحاب تلك المولدات لضمان الاستفادة القصوى من هذا القرار القاضي بتزويد المواطنين بالتيار الكهربائي البديل لمدة (١٢) ساعة ، مؤكدين : ان الخطوة جاءت في وقتها المناسب للتخفيف من معاناة المواطن العراقي وإنها تحتاج الى متابعة جدية وصارمة من قبل المجالس المحلية ومن يعنيهم الامر لضمان حقوق الجميع ، واشار عدد اخر من المواطنين الى ضرورة ان يلتزم اصحاب المولدات بمبدأ التعويض عن الساعات الشحيحة التي يصل بها تيار الكهرباء الوطنية الى دورهم او محال عملهم وخاصة في اوقات الذروة اي بعد منتصف النهار ، اذ ان البعض منهم ،إن لم نقل جميعهم ، يتجاوز هذه الحالة بذرائع معدة سلفا ومعروفة لتوفير شيء من هذا الوقود لأوقات أخرى دون النظر الى الحاجة الملحة للتيار البديل وخاصة أوقات الظهيرة في فصل الصيف ! كما إننا شاهدنا خلال جولتنا إن بعض أصحاب المولدات امتنعوا عن العمل والبعض الآخر عرضوا مولداتهم للبيع !

وقالت المواطنة بلقيس طه في منطقة اليرموك سمعنا بالقرار لكنه لم يطبق لدينا لحد الساعة، موضحة إن هناك غبناً يتحمله المواطن في ضوء تعمد أصحاب المولدات عدم التعويض عن ساعات توفر الكهرباء الوطنية ولا اريد ان اظلم احداً ولكني جربت الشكوى العام الماضي في المجلس البلدي واستغربت إنهم يدافعون عن صاحب المولدة ، فعرفت انه لا جدوى . وأضافت أتمنى ان يتم تنفيذ القرار و تجهيز اصحاب المولدات بالكاز مجاناً بسرعة لكي لا يبقى لديهم حجة وعذر مع تأكيد ضرورة الرقابة المشددة ومحاسبة حتى المجالس البلدية التي لا تقوم بواجباتها .

أما وائل عباس في حي الجهاد فابتسم وقال لقد تم تجهيز صاحب المولدة بالكاز مجاناً حسب القرار لكنه بعد يوم واحد قال إنها تعطلت وتصليحها يستغرق أربعة ايام . ولا ادري ان كان العطل قد تزامن بالصدفة ام لا ، ولكني لم أشاهد احدا من المجلس البلدي يدقق بالموضوع رغم إن الواحد منهم يتقاضى راتب معاون مدير عام ، دون تعب وأنا الخريج اعمل سائق تكسي !

وأضاف إن أغلب أصحاب المولدات في منطقة تبوك التابعة للجهاد اوقفوا العمل ورفعوا لافتات لبيع مولداتهم وتركوا الناس يعانون من حر الصيف بدون كهرباء .

وقال احد سكنة الشعلة إن العملية غير منظمة ونطالب بإلغاء القرار لأننا منذ ثلاثة ايام بدون كهرباء بعد ان امتنع اصحاب المولدات عن التشغيل بذريعة تأخر تجهيزهم بالكاز ، ولدينا قناعة بان القرار غير مدروس ويهدف الى اظهار الحكومة بصورة المهتمة بمشكلة الكهرباء .

وقال البعض منهم كنا نتمنى ان تجد الدولة حلاً للكهرباء الوطنية بدلاً من هذا الإجراء الشكلي .

ويقول محمد عبد من منطقة الصليخ شارع بلال الحبشي ان هناك ضعفا واضحا في متابعة تنفيذ القرار حيث تجد البعض من أصحاب المولدات التزموا بالتسعيرة وبالساعات ،وآخرين لم يلتزموا ، لذا فان الموضوع يحتاج الى متابعة صارمة . واضاف لقد قمنا بتقديم اكثر من شكوى على صاحب المولدة في محلتنا ٣٢٨ زقاق ١٦ واتصلنا به لكنه يقول انه لا يعمل بالقرار الا في تموز متجاوزاً التعليمات ، والغريب اننا لم نجد احدا قد استجاب لشكوانا وحاسب المخالفين فعلاً .

وفي لهجة لا تخلو من التهكم والسخرية قال المواطن عبد الرزاق اللامي صاحب مكتب لبيع وتصليح المولدات الاهلية في منطقة السنك: ان وزارة النفط في تنفيذها هذا القرار ، ليست لديها إحصائية دقيقة لاعداد المولدات في بغداد والمحافظات لمعرفة الكميات المطلوبة من الوقود ، فيما يرى صاحب مكتب لبيع وصيانة المولدات في الشورجة سلام علوان ان الحكومة بطرحها هذا القرار إنما أرادت امتصاص نقمة وغضب الشارع العراقي على فشلها في مهلة المئة يوم وفشلها في اغلب الوعود التي تقدمها وتتنصل عنها ، ويجد ان الكهرباء صارت معضلة بالنسبة الى كل من الحكومة والمواطن ولها من المشاكل ما يجعل المواطن يضعها بموضع الحلم الصعب التحقيق . ويرى المهندس محمود ان المشروع صعب التحقيق ولعدة اسباب ، ويرى صاحب محل لبيع المولدات في الشورجة ابو احمد ان كل قرارات الحكومة في ما يخص الكهرباء تنقصها الدقة.

شعارات بدون تطبيق

أين الحقيقة؟

مجلس بغداد والنفط يقولان :إنهما مستعدان.. ومولدات لم تجهز بالكاز لحد الآن

في وقت اشتكى عدد غير قليل من أصحاب المولدات من عدم تجهيزهم بالكاز لحد الان ، فيما اشار البعض الى الإجراءات الروتينية المعقدة لتجهيزهم بما يسمى بالدفتر الوقودي ، فقد ذكر مصدر مسؤول في وزارة النفط ان الوزارة تمتلك مادة كافية من الكاز لجميع مولدات العراق البالغ عددها ٤٢٠٠٠مولدة ، وباشرنا التوزيع وفق نظام الدفتر الوقودي ،حيث ان الدوام في منافذ التوزيع لمدة ٢٤ ساعة ،ولدينا عدة منافذ في كل من الكرخ والرصافة وهي تابعة الى الهيئة العامة للتوزيع ومقرها محطة الكيلاني في جانب الرصافة كما إن صاحب المولدة يستطيع التزود بالكاز من مستودعاتنا الأخرى أيضاً وعلى وفق انسيابية منظمة . أما مدير التخطيط والمتابعة في مجلس محافظة بغداد المهندس محمد الربيعي فقد اشار الى ان آلية التوزيع لمادة الكاز قد وضعتها شركة المنتجات النفطية حيث تم تقسيم مدينة بغداد الى مناطق ، وعلى صاحب المولدة مراجعة المجلس البلدي والمحلي ثم دائرة المنتجات النفطية ليستلم دفترا خاصا بالحصول على الحصة الوقودية ، وعن وجود احصائية خاصة بعدد المولدات أوضح المهندس الربيعي ان المجلس قد أحصى عدد المولدات العاملة في بغداد بـ ٨٠٠٠ مولدة مسجلة بشكل رسمي عن طريق المجلس البلدي . اما عن امكانية وزارة النفط تجهيز اصحاب المولدات في بغداد والمحافظات بمادة الكاز ،فقد اشار الربيعي الى ان وزارة النفط ومجلس الوزراء هم الذين يعرفون ذلك ، وفي حالة عدم وجود كاز كاف سنكون في مأزق ، امام المواطن وعندها يجب مساءلة الوزارة المعنية عن خطأ تقديراتها ، لكني اتمنى ان تكون وزارة النفط عند مستوى المسؤولية وتنفذ التزاماتها في هذا الجانب المهم . يذكر ان رئيس الوزراء نوري المالكي قد طلب خلال جلسة مجلس الوزراء ان تكون عملية توزيع الوقود بحسب عمل المولدات ، فيما اعلن وزير النفط حافظ لعيبي في نفس الجلسة ان بعض المحافظات طالبت بزيادة حصة توفير الوقود المجهز للمولدات الاهلية لان ٣٠ لتراً لكل kv واحد لا يكفي لتشغيل ١٢ ساعة في اليوم ، لذا قررت الوزارة زيادة حصة الوقود بواقع ٣٥ لتراً لكل واحد kv .فيما أشارت بعض التقارير الصحفية الى تعرض ثلاثة من أصحاب المولدات في محافظة كربلاء الى الحجز جراء عدم التزامهم بالتسعيرة ، ولم يطلق سراحهم الا بعد تقديمهم كفالات ضامنة ..